



الجمعية العمومية – الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ٢٢ من جدول الأعمال: المسائل الأخرى الرفيعة المستوى المتعلقة بالسياسة العامة
والمعرضة على نظر اللجنة التنفيذية

عدم توافق التدابير القسرية الأحادية الجانب مع أحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي،
وأثرها على الطيران المدني الدولي، والآثار المترتبة على تطبيقها

(ورقة مقدمة من الاتحاد الروسي)

الموجز التنفيذي

تعرض هذه الورقة على الجمعية العمومية الآثار السلبية للغاية على استدامة الطيران المدني الدولي وتطوره جراء السياسات التقييدية التي تطبقها بعض الدول بسبب تسييس قواعد ومبادئ قانون الجو الدولي، وتقدم مقترحاً للعمل المستقبلي.

الإجراءات: الجمعية العمومية مدعوة إلى:

أ) الإحاطة علماً بالحقائق والمعلومات المتعلقة بتأثير التدابير القسرية المسيّسة التي تفرضها بعض الدول ضد دول أخرى في مجال الطيران المدني، وأثرها السلبي على قطاع الطيران العالمي بأسره؛

ب) استعراض مقترح تعديل القرار ٤١-٤ وإقراره لإعداد محتوى سياسات الإيكاو في المجال القانوني، على النحو المفصل في الملحق بهذه الورقة.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالأهداف الاستراتيجية التالية: "ضمان السلامة والأمن لكل رحلة جوية" "التمتية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع" "معالجة اتفاقية الطيران المدني الدولي وغيرها من المعاهدات والقوانين واللوائح لجميع التحديات"
الآثار المالية:	من المتوقع تنفيذ أنشطة الإيكاو الموضحة في هذه الورقة في حدود الميزانية العادية للمنظمة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨.
المراجع:	الوثيقة (Doc 7300/9)، اتفاقية الطيران المدني الدولي (١٩٩٤) (اتفاقية شيكاغو) القرار ٤١-٤: "البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني"

^١ قدم الاتحاد الروسي النسختين الإنجليزية والروسية

١- المقدمة

١-١ إن التدابير القسرية الانفرادية المعروفة جيداً التي تفرضها عدد من الدول المتعاقدة والتي تخالف المبادئ الأساسية لاتفاقية شيكاغو، تُخل بسلامة الطيران المدني الدولي وبالتفقة المتبادلة بين شعوب العالم والتي هي أساس نظام الطيران الدولي. فالتدابير التقييدية الانفرادية التي يفرضها بصورة تعسفية العديد من الدول ضد دول أخرى، تؤثر بصورة مباشرة على الطيران المدني الدولي، وتقوض الأسس التي تقوم عليها اتفاقية شيكاغو، وكذلك الجهود التي تبذلها أوساط الطيران الدولية لتأسيس منظومة طيران عالمية آمنة وفعالة.

٢-١ لا يجوز لأية دولة استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا من أي نوع كان، لأن هذا جزء من الالتزام المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بعدم التدخل في شؤون أي دولة أخرى (إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٦٢٥ (د-٢٥) في ٢٤/١٠/١٩٧٠. ويؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٥/٧٨، الصادر في ١٩/١٢/٢٠٢٣، أن هذه الأعمال الانفرادية إنما هو انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٣-١ فيما يتعلق بالاتحاد الروسي، واعتباراً من ٢٤/٢/٢٠٢٢، تواطأ عدد من الدول الأعضاء في الإيكو على انتهاك عدد من أحكام اتفاقية شيكاغو ومرفقاتها من خلال تطبيق تدابير قسرية أحادية الجانب وغير قانونية وذات طابع تمييزي. فحتى الآن، يظل المجال الجوي لـ ٣٧ دولة على الأقل مغلقاً أمام الرحلات الجوية المنتظمة والعارضة لشركات الطيران الروسية. وتم تعليق العمل بشهادات صلاحية الطائرات التي تشغلها شركات الطيران الروسية دون سبب معقول، وفُرض حظر على بيع الطائرات وقطع الغيار وصيانة الطائرات والتأمين عليها. كما حدثت حالات توقيف واحتجاز لطائرات الناقلين الجويين الروس في مطارات العديد من الدول. كما قُيد وصول الاتحاد الروسي ومستخدميه إلى معلومات الأرصاد الجوية الخاصة بالملاحة الجوية الدولية.

٤-١ التدابير القسرية المذكورة كمثال ليست جديدة في مجال الطيران المدني الدولي. فمن المعروف أنه تم فرض قيود اقتصادية مماثلة على دول أعضاء أخرى في الإيكو، وأصبحت هذه التدابير نوعاً من الردع الدائم^٢. وفي هذه الظروف، تضطر الدول الأعضاء في الإيكو إلى إيجاد وسائل بديلة لمواجهة التحديات والتهديدات التي تنشأ، على الرغم من مبدأ المساواة بين جميع الدول المتعاقدة المعلن في اتفاقية شيكاغو.

٢- أثر التدابير القسرية الانفرادية على سياسة الطيران المدني الدولي وتنميته المستدامة

١-٢ التدابير القسرية غير القانونية تنتهك حق الإنسان في حرية التنقل، بغض النظر عن الجنسية والمواطنة. وإغلاق المجال الجوي أمام الرحلات الجوية إنما هو تدبير لممارسة ضغط اقتصادي تفرضه دولة تجاه دولة أخرى، منتهكة بذلك الحق في حرية التنقل، المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨.

٢-٢ إن اتخاذ تدابير قسرية انفرادية يحملنا حملاً على إعادة بناء النظام الأساسي والمستقر لأسلوب عمل النقل الجوي الدولي ووضعه، مما يؤثر سلباً على الكيانات القانونية والأفراد على حد سواء، وعلى وجه الخصوص الفئات السكانية الضعيفة اجتماعياً واقتصادياً. لقد أدت التدابير القسرية الانفرادية التي فرضها عدد من الدول ضد روسيا في فبراير - مارس ٢٠٢٢، إلى زيادة وقت الطيران إلى وجهات السفر في آسيا وأوروبا، مما أدى إلى زيادة تكاليف الوقود والخدمات اللوجستية والعمليات. وتسببت هذه التغييرات في زيادة كبيرة في التكاليف، انعكست بشكل كبير على الطلب على خدمات النقل الجوي.

^٢ جمهورية بيلاروس وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣-٢ إجمالاً، لقد أدت بالفعل التدابير القسرية الانفرادية الحالية إلى وقف حركة الملاحة الجوية الدولية في مجال جوي تتجاوز مساحته ٥٠ مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل ١٠ في المائة من المجال الجوي العالمي، أو ٣٧,٥ في المائة من إجمالي المجالات الجوية الوطنية لجميع دول العالم.

٤-٢ القيود الانفرادية التي تفرضها دول على دول أخرى بدوافع سياسية وبطريقة تمييزية على أساس الجنسية تدمر نظام اتفاقية شيكاغو في جميع الدول الأعضاء في الإيكاو وتقلل من قيمة الجهود التي يبذلها مجتمع الطيران الدولي لإنشاء نظام نقل جوي عالمي آمن وفعال. إن الوضع الحالي مدمر للخطة العالمية للملاحة الجوية للإيكاو ومبادئ الملاحة الجوية السلسلة، ويثبط العزم عن مواصلة مناقشة الأهداف طويلة الأجل الرامية إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الطيران المدني الدولي بشكل فعال.

٥-٢ لقد دعت الجمعية العمومية للإيكاو الدول الأعضاء مراراً وتكراراً إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية تتجاوز حدودها الإقليمية ويمكن أن يكون لها عواقب سلبية على المصالح المشتركة لمجتمع الطيران وعلى التطوير المنظم والمستدام والمتناسق للنقل الجوي الدولي (قرار الجمعية العمومية للإيكاو ٣٨-١٤، المرفق (أ)، القسم الأول، الفقرة ٣، و ٤١-٢٧، المرفق (أ)، القسم الأول، الفقرة ٣).

تأثير عدم توافر المجال الجوي الروسي لشركات الطيران الأجنبية

٦-٢ وفقاً لوسائل الإعلام، واعتباراً من فبراير ٢٠٢٢، بدأ متوسط تكاليف التشغيل الأسبوعية لشركات النقل الجوي الأوروبية يتجاوز ٣٩ مليون دولار أمريكي. فبسبب الالتفاف حول المجال الجوي الروسي، زاد متوسط المسافة المقطوعة جواً بمقدار ألفين إلى ٤ آلاف كيلومتر، وزاد متوسط زمن الرحلة بمقدار ٣ ساعات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار تذاكر الطيران وانخفاض معدلات إشغال المقاعد. كما زادت تكاليف الصيانة الروتينية والخدمات الأرضية، بما في ذلك تكاليف وقود الطيران والمياه والوسائل الخاصة.

٧-٢ تواصل الدول التي لم تفرض تدابير قسرية غير قانونية استخدام المجال الجوي الروسي، مما يعزز موقعها في السوق العالمية لخدمات النقل الجوي، ويخفف تكاليفها عن نظيراتها الغربية بحوالي ٣٠ في المائة. كما أن نفقاتها التشغيلية أقل، ورحلاتها الجوية المباشرة ذهاباً وإياباً بين آسيا وأوروبا أرخص بنسبة تتراوح بين ٥ و ٣٥ في المائة من رحلات شركات النقل الجوي الأوروبية. وارتفع عدد الرحلات الجوية المنتظمة التي تشغلها شركات الطيران من الدول التي لم تفرض تدابير قسرية إلى المملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٥ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤ مقارنةً بالفترة نفسها قبل الجائحة في عام ٢٠١٩.

٣- الخلاصة

١-٣ إن التدابير القسرية الانفرادية التمييزية التي تتخذها الدول في مجال الطيران المدني الدولي، منتهكةً بذلك المبادئ والقواعد الأساسية لقانون الجو الدولي ضد دول غير مرغوب فيها سياسياً، تنطوي على خطر متزايد يهدد بتقويض الأنشطة الأساسية التي يبذلها مجتمع الطيران الدولي في إطار إنشاء نظام طيران عالمي موحد آمن ومجدٍ اقتصادياً.

٢-٣ يُرجى من الإيكاو اتخاذ جميع التدابير العملية لمنع الدول من تطبيق تدابير قسرية متحيزة سياسياً وتمييزية في مجال الطيران المدني الدولي.

— — — — —

المرفق

مقتطف من الوثيقة (Doc 10184)
"القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية"
(في ٧ أكتوبر ٢٠٢٢)، الصفحة V-1

الباب الخامس — المسائل القانونية

القرار ٤١-٤: "البيان الموحد بسياسات الإيكاو المستمرة في
المجال القانوني"

لما كان من المستصوب توحيد قرارات الجمعية العمومية عن سياسات المنظمة في المجال القانوني، وذلك تيسيراً لتنفيذها وتطبيقها العملي من خلال جعل نصوصها أقرب إلى المتناول وأسهل فهماً وأفضل تنظيماً من الناحية المنطقية.

فإن الجمعية العمومية:

- ١- تقرر أن المرفقات بهذا القرار تشكل البيان الموحد لسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني، والمستكملة على النحو الذي كانت عليه تلك السياسات عند ختام الدورة الحادية والأربعين للجمعية العمومية؛
- ٢- تقرر أنها ستواصل في كل دورة عادية لها اعتماد بيان موحد لسياسات الإيكاو المستمرة في المجال القانوني؛
- ٣- تعلن أن هذا القرار يلغي القرار: ٤٠-٢٨ ويحل محله.

المرفق (أ)

السياسة العامة

لما كان تطوّر الطيران المدني الدولي يمكن أن يساعد كثيراً على إيجاد وإبقاء الصداقة والتفاهم بين أمم العالم وشعوبه، بينما يمكن لإساءة استعماله أن تشكل خطراً على الأمن العام؛

ولما كان من المرغوب فيه تجنب الخلافات بين الأمم والشعوب والنهوض فيما بينها بالتعاون الذي عليه يعتمد سلام العالم؛

فإن الجمعية العمومية:

تؤكد مجدداً على الدور المهم للقانون في تجنب وحل النزاعات والخلافات بين أمم العالم وشعوبه وفي تحقيق المنظمة لأهدافها وأغراضها؛

توجه المجلس والأمين العام باتخاذ جميع التدابير العملية لمنع استخدام الوثائق القانونية لأغراض سياسية، بما في ذلك قيام الدول بفرض قيود تشغيلية من جانب واحد في مجال الطيران.